10 الإرث الذي خلّفه العثمانيون

من الصعب تقييم التراث الذي خلّفه العثمانيون بالاعتماد على ما كتبه المؤرخون الذين درسوا أحداث القرنين التاسع عشر والعشرين من المنظور القومي الذي لا يخلو من التحيّز. لا شك بأن الأوروبيين كانوا حتى أواخر القرن التاسع عشر يخشون عواقب توسع الإمبراطورية العثمانية. ومما يسترعي النظر أن هذه المخاوف لا تزال تراود البعض حتى يومنا هذا ويبدو أن هذه المخاوف قد تحولت إلى عصبية ثقافية. والدليل على ما ذكرنا التردد الحاصل في قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. زد على ذلك تداعيات التخلف الاقتصادي والصناعي للدولة العثمانية في الوقت الذي كانت اليابان تحرز تقدماً ملموساً في الميدانين الصناعي والتجاري. هناك الآن أكثر من ثلاثين دولة كانت في ما مضى جزءاً من الإمبراطورية العثمانية وقلما نجد في هذه البلدان من يهتم بدراسة الحقبة العثمانية اللهم إلاّ أولئك الذين يعرضون للموضوع من وجهة نظر معادية. في حين ظهرت في المدة الأخيرة دراسات كثيرة تتناول العهد العثماني. وفي تركيا الآن حركة أكاديمية وشعبية لإعادة دراسة التاريخ العثماني

لاستخلاص معانيه. لكن ما يثير الدهشة لأول وهلة هو ندرة الدراسات التي تتناول العهد العثماني في الدول التي تكونت نتيجة لانهيار الإمبراطورية العثمانية، علماً بأن هذه الدول بقيت في الحظيرة العثمانية زهاء خمسة أو ستة قرون وهي فترة طويلة لا يستهان بها.

لنبدأ أولاً بقضية اللغة. لقد تأثرت اللغات المحكية في الدولة العثمانية في وقت ما باللغة التركية. وأبلغ مثال على ذلك اللغة الرومانية التي بلغ عدد مفرداتها التركية ما يقارب السدس، هذا في القرن التاسع عشر وقبل استقلال رومانيا. ولم يبق اليوم من هذه المفردات سوى بضع كلمات. غير أننا نلاحظ أثراً أكبر للغة التركية في اللغات البلقانية الأخرى ومن جملتها اليونانية واليوغوسلافية والبلغارية. أما في البلدان العربية. فلا نجد أثراً يذكر للأدب أو الثقافة التركية. ومن أسباب ذلك أن الأعمال الأدبية والفكرية العثمانية كانت محدودة جداً وذات صبغة إسلامية. أضف إلى ذلك فرار الكثير من العناصر التركية العاملة في الإدارات المحلية في البلاد التي انسلخت عن الدولة العثمانية، مما يبرر غياب أي أثر عثماني في الموروث اللغوي أو الثقافي لشعوب البلقان. كما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار المساعي الحثيثة لحكومات الدول المستقلة لتطهير لغاتها الرسمية من الكلمات والتعابير التي تعود للعهد العثماني. والجدير بالذكر في هذا السياق أن الجمهورية التركية شرعت بعد تأسيسها بوضع برامج تبنتها الحكومة تستهدف إلغاء

الكلمات العربية والفارسية من القاموس التركي. في حين قامت الدولة البلغارية بمحو الكلمات التركية من اللغة البلغارية.

وما من شك أن حركة التطهير اللغوي، إن صح التعبير، كانت تحمل في طياتها رغبة الدول الناشئة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية في التعتيم على كل ما يتصل بالعهد العثماني وذلك لاعتبارات قومية. وفي اعتقادنا أن هذا الموقف المعادي لا يمثل رد فعل على السياسات التي انتهجتها الدولة العثمانية في الماضي بقدر ما يمثل تبريراً لبناء الدولة القومية المستقلة، ومن الملاحظ أن الدول المستقلة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية لم تتوقف عن التنديد بالعهد العثماني خلال الفترات التي كانت فيها هذه الدول في طور التكوّن. وهذا ينسحب على جميع الدول التي انبثقت بعد انهيار الدولة بدءاً من صربيا ورومانيا وتركيا وانتهاءً بسوريا والعراق. لذلك ليس غريباً أن ترفع شعوب هذه الدول الشعارات القومية في وجه العثمانيين بوصفهم مسؤولين عن طمس الهوية القومية للشعوب التي حكموها.

ولا يزال القوميون في الأقطار العثمانية السابقة ينحون باللائمة على العثمانيين ويتهمونهم بتدمير البلاد ثقافياً وحضارياً. ومن المفارقات التي تدعوا إلى السخرية أن تنوع الثقافات والتقاليد واللغات التي نشهدها اليوم في هذه البقاع يدل بوضوح على التسامح الذي أبداه العثمانيون نحو المجتمعات التي حكموها. وعلى الرغم من ذلك ما زال الكتاب والسياسيون

والمفكرون في بلغاريا ورومانيا واليونان وصربيا، يتحدثون بلهجة تنم عن عداء واضح للعثمانيين أو بالأحرى «الترك». وما برح البلغاريون حتى يومنا هذا يعتبرون العهد العثماني أشد الصفحات سواداً في تاريخ بلغاريا. وإذا تصفحت معظم كتب التاريخ التي تدرس في بلغاريا واليونان اليوم فلن تجد في أي منها سوى فصل واحد أو أقل يتناول الحقبة العثمانية، علماً بأن هذه الحقبة امتدت لستة قرون. وهذا بحد ذاته يدعو للدهشة، إذ هل يمكن لأحد مثلاً أن يتصور كتابة تاريخ الولايات المتحدة دون ذكر الاستعمار البريطاني لشرق القارة الأمريكية؟

والشيء نفسه ينطبق على البلدان العربية التي بقيت لعدة عقود صامتة أو اتخذت موقفاً معادياً للعثمانيين وقد دأب أنصار القومية العربية على التنديد بمساوئ الحكم العثماني وخنقه للحركات الداعية للتحرر القومي زاعمين أن هذا الحكم الذي امتد من سنة 1516 إلى 1917 قد سلب العرب حقوقهم القومية. ولاستلهام الأسس التي يمكن أن تكون منطلقاً لتكوين دولهم القومية، كان من الطبيعي أن يعود العرب إلى تراثهم وخاصة الخلافة العباسية (656هـ ـ 1258م) وفي بعض الحالات، إلى التراث الفرعوني والبابلي. إلاّ أننا نلاحظ بوادر تحوّل إيجابي في كتابات بعض الباحثين العرب التي تتناول العهد العثماني في كل من سوريا ولبنان ومصر والعراق أيضاً. إذ بدأ بعض الباحثين في هذه البلاد بدراسة وتحليل العلاقات العربية ـ التركية بتجرد، وأخذ الكثيرون منهم يعيدون النظر بالصورة التقليدية القاتمة

للعهد العثماني، ويُقرّون بضرورة المزيد من البحث في هذا المجال. ويبدو أن هناك شبه إجماع على أن معظم العرب لم يكونوا راضين عن النهاية التي آلت إليها الدولة العثمانية ولم يشاركوا طوعاً في القضاء عليها.

أما فيما يتعلق بتأسيس الدولة التركية الجديدة فقد سعى القوميون الأتراك منذ البداية إلى إذكاء الوعي القومي والتشديد على الهوية التركية وأصالتها زاعمين أن «الأمة» التركية كان لها جذور في بلاد الأناضول قبل مجيء العثمانيين وأن الأتراك يتحدرون من الحثيين سكان الأناضول القدامى. وكانوا يرون أن فساد وانحطاط الدولة العثمانية جعل بناء دولة قومية تركية أمراً محتّماً ومطلوباً في آن واحد. لكن بعض الاتجاهات المعاكسة بدأت تظهر شيئاً فشيئاً في العقود اللاحقة. ففي سنة 1940 أخذ بعض الأكاديميين الأتراك يعيدون تقييم العهد العثماني لفهم حاضرهم. وفي سنة 1953 أقامت الجمهورية التركية احتفالاً ضخماً لإحياء ذكرى مرور 500 سنة على فتح القسطنطينية معتبرين السلطان محمد الثاني بطلاً قومياً. ونستطيع القول أنه منذ الثمانينيات من القرن العشرين أخذ الأتراك يتحولون من رافضين للإرث الذي خلفه أجدادهم العثمانيين إلى تقبل هذا الإرث بالرغم من أن الجدل لا يزال محتدماً حول طبيعة ومغزى العهد العثماني. والجدير بالذكر أن بعض الكتاب الأتراك وعلى رأسهم الكاتب الروائي المعروف أورخان باموك أصبحوا يستوحون مواضيعهم من العصر العثماني. ونلاحظ اليوم اهتماماً

بالغاً بكل ما يتصل بالعصر العثماني. وقد قامت الدولة بإعادة ترميم القصور والمساجد العثمانية التي سرعان ما استعادت بهاءها السابق. في حين أقبل الشعب من الطبقات المتوسطة على اقتناء التحف العثمانية المبعثرة هنا وهناك. وذهبوا إلى حد شراء الكتب العثمانية التي لا يستطيعون قراءتها بالإضافة إلى الأواني النحاسية والنقود المعدنية والطوابع والأثاث إلى ما هنالك من مخلفات العصر العثماني. والحق أنه يوجد سوق رائج للقطع العثمانية القديمة (أنتيكات) في حين أخذت محطات التلفزيون تعرض الكثير من الأفلام المستوحاة من واقع الحياة في المجتمع العثماني، وحتى أفلام «الكرتون» لا تخلو من تصوير السلاطين والأبطال العثمانيين.

وعلى أية حال لا يزال هناك خلاف عميق بين الأتراك أنفسهم حول رؤيتهم للعهد العثماني ومخلفاته. والحق أن بعض العلمانيين المتشددين أخذوا ينظرون إلى «الإمبراطورية» كنموذج يحتذى به في مجال التوسع العسكري مما يتعارض تماماً مع السياسة الخارجية لتركيا منذ أن أصبحت جمهورية. ويشير آخرون إلى الجوانب الإيجابية للعهد العثماني المتمثلة في احترام القيم التقليدية المحافظة. وبعض هؤلاء ينتمون إلى التيار الإسلامي الذي أصبح يتمتع بنفوذ سياسي قوي. والتيار الإسلامي هذا يثمّن عالياً دور السلطان عبد الحميد الثاني ومساعيه لتوحيد كلمة المسلمين تحت راية الخلافة الإسلامية. لكن هذا المنحى ينطوي على مخاطر جسيمة، إذ أن مجزرة

الأرمن التي وقعت سنة 1895 كانت إبّان حكم السلطان المذكور.

ومن رواسب الماضي العثماني ما نلاحظه اليوم من العداء المبطن في موقف دول أوروبا الغربية اتجاه تركيا بعد أن رُفض طلب تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي تقدمت به سنة 1998. ولا ريب أن العامل الاقتصادي قد لعب دوراً هاماً في القرار الذي اتُخذ بهذا الشأن، لا سيما وأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى هجرة جموع كبيرة من الأيدي العاملة التركية إلى أوروبا بالإضافة إلى مزاحمة الصناعات والمنتجات التركية للمنتجات الأوروبية. وهناك قضايا أخرى تجعل الاتحاد الأوروبي يحجم عن قبول عضوية تركيا. ومن هذه القضايا: سجل تركيا الرديء في مجال حقوق الإنسان، والأخطر من ذلك نزاعها المزمن مع اليونان حول حقوق التنقيب عن النفط في بحر إيجه وكذلك المشكلة القبرصية. ولكن الوقائع التاريخية مازالت تلقي بظلالها على المواقف السياسية للدول الأوروبية من حيث أنه لا يزال لدى الأوروبيين مخاوف تاريخية تعود جذورها إلى العصر العثماني عندما كانت الدولة العثمانية قوة مرهوبة الجانب تشهد لها بذلك انتصاراتها العسكرية التي لا يزال الأوروبيون يذكرونها. وفي نظرنا أن الأوروبيين يرتكبون خطأ عندما يعتبرون تركيا الحديثة الوريث الوحيد «للتركة العثمانية» متناسين أن هناك دولاً أخرى غير تركيا كان لها نصيبها من هذه التركة ونقصد بذلك الدول التي نشأت

على أنقاض الإمبراطورية العثمانية بما في ذلك تركيا. ولذلك عدة أسباب، منها أن الفتوحات العثمانية انطلقت من بر الأناضول التي هاجر إليها الأتراك في موجات متعاقبة من أواسط آسيا. أضف إلى ذلك أن الأناضول بقيت حتى النهاية أكثر مناطق الإمبراطورية سكاناً وكانت فوق ذلك تضم أكبر مجموعة عرقية تركية.

نعرض الآن للحدود السياسية التي تم ترسيمها بين الدول التي خرجت إلى حيز الوجود في أعقاب الحرب العالمية الأولى في كل من الأناضول والبلاد العربية حيث تم تجاهل التقسيمات الإدارية السائدة خلال الحكم العثماني لهذه المناطق. وذلك بخلاف ما حصل في البلقان حيث تم ترسيم الحدود السياسية للدول الجديدة على أساس التقسيمات الإدارية العثمانية والقومية. بيد أن النظم الإدارية التي اعتمدتها الدول المذكورة بعد الاستقلال لا نجد فيها أثراً يُذكر لنظام الإدارة المعمول به في الدولة العثمانية. ولا غرو، فقد هرب أو طُرد بعد الاستقلال السواد الأعظم من المسلمين الذين كانوا يتولون شؤون الإدارة المحلية. على حين بقيت الدوائر الحكومية العثمانية تمارس نشاطها في معظم البلاد العربية بعد انفصال تلك الدول عن الدولة العثمانية. ونخص بالذكر العراق والأردن ومصر وسوريا. ففي العراق مثلاً، سيطرت فئة صغيرة من الإداريين وكبار الضباط السابقين في الجيش العثماني، على الدولة والمجتمع منذ فجر الاستقلال حتى ثورة سنة 1957. وفي أماكن أخرى مثل

سوريا ومصر لا تزال هناك أسر عريقة عثمانية المحتد تعود أصولها إلى القرن الثامن عشر وقبل ذلك. أما في تركيا فقد تعاقب على رئاسة الجمهورية حتى سنة 1950 عدة «جنرالات» خدموا في الجيش العثماني. بالإضافة إلى ذلك فقد حوت البيروقراطية التركية نسبة عالية من الموظفين الذين خدموا الدولة إبان الحكم العثماني.

يشير بعض الباحثين إلى ظاهرة البيروقراطيات الضخمة التي يلاحظها المرء بوجه عام في تركيا والبلاد العربية، حيث يطغى القطاع العام على القطاع الخاص في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية. ويعزون ذلك إلى طبيعة الإدارة العثمانية التي ورثتها هذه البلاد لكننا لا نستطيع الأخذ بهذا الرأي لأننا نلاحظ مثل هذه الظاهرة في دول أخرى من العالم. ويزعم البعض أن الأسلوب الذي يتبعه العرب في العمل السياسي يتصف بالحذر والمماطلة اللتين تميزت بهما الدبلوماسية العثمانية وهذه المقولة صحيحة ولكنها تنطبق أيضاً على فلورنسة أيام مكيافيلي وعلى الصين إبان حكم أباطرة الـ ميينج. قصارى القول في هذا الشأن أن ميلاً تركيا إلى النظام الذي يقوم على حكومة مركزية قوية ربما يعكس التجربة العثمانية في هذا المجال.

بقي أن نشير إلى مسألة هامة وهي نظام ملكية الأراضي الزراعية المعمول به في العهد العثماني والذي يعتبره البعض مفتاحاً لفهم الواقع الحالي. ففي العراق مثلاً خضعت ملكية الأراضي الزراعية لثلاثة مؤثرات: الرأسمالية وطبيعة الحكم

الاستعماري وأخيراً القوانين العثمانية النافذة خلال الحكم العثماني. والأمر الواضح هنا هو أن زعماء القبائل عمدوا إلى استغلال قوانين سنة 1958 الخاصة بملكية الأراضي بحيث تمكنوا من وضع أيديهم على أراضٍ زراعية كبيرة والسيطرة على مقدراتها إلى أن قامت ثورة 1958 وقضت على نفوذهم أما في بقية المناطق العربية والأناضولية فقد بقي الفلاحون ينعمون بقدر من الحرية، وغالبية هؤلاء من صغار الملاكين ولعل ذلك يرجع إلى غياب أرستقراطية إقطاعية عثمانية على النحو الأوروبي. إلا أنه يجب تجنب المبالغة في التشديد على هذه النقطة. والواقع يشير إلى وجود الكثير من الأسر التي بقيت لقرون وحتى يومنا هذا[1] تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي. أما في الدول البلقانية التي انسلخت عن الإمبراطورية فقد عمدت حكوماتها بعد الاستقلال إلى إعادة توزيع الأراضي وإلغاء «نظام الملكية» الذي ورثوه عن العثمانيين. ثم جاءت الحكومات الشيوعية لتقضي على ما تبقى من النخبة السياسية والاقتصادية التي تنتمي إلى العهد العثماني البائد.

لكن الإرث الذي خلفه العثمانيون يتجلى بوضوح في توزّع السكان والهجرات البشرية التي واكبت تأسيس الإمبراطورية وتوسعها، والتي لا تزال تداعياتها ماثلة أمام أعيننا حتى اليوم. فالأتراك في شمال قبرص ينحدرون من المستوطنين الأتراك

---

(1) يبدو أن الكاتب يتحدث عن الفترة التي سبقت «الإصلاح الزراعي» في سورية ومصر (المعرّب).

الذين نزحوا من الأناضول واستقروا في الجزيرة إبان القرن السادس عشر. أما الشراكسة الذين اتخذوا الأردن وطناً لهم فيعود تاريخهم إلى القرن التاسع عندما هاجرت جماعات منهم من القوقاز واستقرت في شرقي الأردن. على حين أخذت جموع صربية وكرواتية بالنزوح شمالاً هرباً من جحافل الغزاة العثمانيين. وتوغل آخرون في الأراضي التابعة لإمبراطورية الهابسبورغ (النمسا ـ هنغاريا). ولا تزال آثار هذه الهجرات باقية حتى اليوم.

وفي عصرنا الحالي يستطيع المرء أن يتلمس أثار النهج السياسي الذي اتبعه العثمانيون خلال تقهقرهم. والجدير بالذكر في هذا السياق أن الدولة العثمانية أخفقت في منع بريطانيا العظمى من الولوج إلى الخليج الفارسي الذي ترتب عليه تحوّل الكويت إلى محمية بريطانية بعد أن كانت تابعة لولاية البصرة العثمانية ضمن الأراضي العراقية. ونستطيع القول أن اجتياح صدام حسين للكويت الذي أشعل فتيل حرب الخليج الثانية، تعود جذوره إلى الضعف السياسي للدولة العثمانية وقراءتها للأحداث في حينها. وعلى صعيد آخر أخفق العثمانيون في الحد من هجرة جماعات يهودية إلى فلسطين، مما مكّن الحركة الصهيونية من إيجاد موطئ قدم لها في فلسطين. ولا تزال تبعات ذلك الحدث ماثلة للعيان حتى اليوم. بقي أن نشير أخيراً إلى النزاع المزمن بين تركيا واليونان الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالفترة التي واكبت استقلال اليونان. ومن ناحية أخرى ما برح

الأتراك والأرمن في نزاع مرير حول حقيقة المذابح التي حصلت سنة 1915.

يلاحظ من يراقب العلاقات العربية ـ التركية على الصعيدين الرسمي والشعبي ،أن الأتراك في بعض الأحيان يبدون شيئاً من العنجهية الإمبريالية المبطنة في تعاملهم مع العرب. على حين يشعر العرب بأنهم كانوا في الواقع ضحية الاستعمار التركي. ونلاحظ شعوراً مماثلاً لدى بعض الجهات في البلقان خلال أزمة البوسنة، حيث انتقد البعض تدخل الأتراك في القضية البوسنية معتبرين ذلك امتداداً للإمبريالية العثمانية. وهنا نلاحظ مرة أخرى هذه النزعة الخاطئة التي لا تميز بين تركيا والدولة العثمانية. أو بعبارة أخرى تعتبر تركيا الوريث الوحيد للتركة العثمانية.

وفي الختام لا مندوحة من الإقرار بأن الإرث التاريخي الذي خلفه العثمانيون بحسناته وسيئاته هو في نهاية المطاف ملك لكافة الشعوب والبلاد التي احتضنتها الإمبراطورية من هنغاريا إلى مصر.

بعض المراجع المفيدة:

Entries marked with a* designate recommended readings for new students of the subject.

* Ahou - El - Haj, Rifaat. «The social uses of the past: recent Arab historiography of Ottoman rule», *International Journal of Middle East Studies*, May (1982), 185 - 201.

Anscombe, Frederick F. *The creation of Kuwait, Saudi Arabia and Qatar* (New York, 1997).

* Brown, Leon Carl, ed. *Imperial legacy: The Ottoman imprint on the Balkans and the Middle East* (New York, 1996).

* Kayali, Hasan. *Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism and nationalism in the Ottoman empire, 1908 - 1918* (Berkeley, 1997).

Kiel, Machiel. *Art and society of Bulgaria in the Turkish period* (Aassen / Maastricht, 1985).

* Schacht, Joseph and C. E. Bosworth, eds. *The legacy of Islam*, 2nd edn (Oxford, 1979).

Sells, Michael A. *The bridge betrayed: Religion and genocide in Bosnia* (Berkeley, 1996).

Todorova, Maria. *Inagining the Balkans* (Oxford, 1997).